

قضية اليوم

بلمار يطلب «النسخة الذهبية» من

في وزارة الاتصالات، ثمة رسالة صادرة عن مكتب المدعي العام الدولي دانيال بلمار، يطلب فيها تزويده نسخة عن بيانات الاتصالات الخاصة بجميع اللبنانيين، منذ عام 2004. الطلب فيه مخالفات قانونية، ويراد منه تغطية مخالفات لجنة التحقيق ومكتب بلمار. وزير الاتصالات شربل نحاس يتعرض لضغوط تهدف إلى حمله على تلبية الطلب

حسن علق

منذ بدء عملها في عام 2005، كانت لجنة التحقيق الدولية تتصرف كحاكم مطلق في لبنان، تحصل على ما تشاء من المعلومات والبيانات عن جميع اللبنانيين، من دون استثناء. اليوم، وصلت الأمور إلى مرحلة جديدة مع تحول اللجنة إلى مكتب للمدعي العام في المحكمة الدولية التي تعدّ نفسها للانتعاش قريباً. فما كانت اللجنة ومكتب المدعي العام الدولي يحصلان عليه بـ«المونة»، بات اليوم بحاجة إلى تحويله إلى دليل قانوني يمكن تقديمه إلى المحكمة الدولية. ومن أجل ذلك، ينبغي أن يكون المسؤولون اللبنانيون المعنيون بهذه البيانات قد وقعوا إقرارات تثبت أن ما سيقدمه مكتب بلمار للمحكمة دليل أصلي. بكلام آخر، يقول مصدر معني بالتحقيقات الدولية إن مكتب بلمار يحاول اليوم إصلاح الأخطاء التي ارتكبتها مكتبه والعاملون في لجنة التحقيق الدولية، وأبرز ما يشغل بال المحققين الدوليين، هو المعضلة التي يواجهونها في بيانات الاتصالات. يقول مصدر معني بالملف إن لجنة التحقيق الدولية كانت، وبخاصة في عهد رئيسها الأول ديتليف ميليس، تحصل على ما تشاء من معلومات ومعطيات وملفات من دون المرور في القنوات الرسمية، أي السلطة القضائية. ويورد المصدر مثلاً على ما يقول، ما جرى عام 2005 مع الشاهد هشام هشام، فكل ما يتصل بملف هشام جرى في قناة خاصة بين لجنة التحقيق الدولية وفرع المعلومات، ولم يكن المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا يدري بما يجري. وعلى هذا الأساس، رفض ميرزا منح الأجهزة الأمنية إذناً بتوقيف هشام، بعدما توجه الأخير إلى قناة «الجديد» لكشف ما جرى معه في غرف التحقيق الدولية واللبنانية. وعلى المنوال ذاته، كان محققو اللجنة الدولية يجولون على الإدارات الرسمية، من دائرة إلى وزارة، ومن جهاز أمني إلى آخر، يطلبون المعلومات التي تقدّم إليهم

من دون أي اعتراض، ومن دون طلبات خطية في الكثير من الأحيان. وقد استمر الأداء ذاته في عهد الرئيس الثاني للجنة التحقيق الدولية، سيرج براميرتس. كان الأمينيون والموظفون الرسميون اللبنانيون، يطبعون بلا تدمير، سواء حمل الطلب الدولي إشارة القضاء اللبناني أو لم يحملها.

في قطاع الاتصالات، لم يكن الأمر أفضل حالاً. كان المحققون الدوليون يدخلون شركتي الهاتف الخليوي، ومكاتب هيئة أوجيهرو، «كما لو أنهم يملكون المكان»، على حد قول أحد المعنيين بالقطاع، فهم من جهة كانوا يدخلون الشركات من دون إذن القضاء في بعض الأحيان، ليعودوا في الوقت عينه ويستجوبوا مسؤولين أمنيين لبنانيين مدققين في ما إذا كان أولئك المسؤولون قد حصلوا على إذن قضائي خلال حصولهم على معطيات من قطاع الاتصالات خلال الشهرين اللذين تلتها مباشرة عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري (كذلك جرى مع الرئيس السابق للفرع التقني في مديرية استخبارات الجيش العقيد غسان الطفيلي، الذي توصل في نيسان 2005 إلى تحديد أرقام الهاتف الخليوي التي يُشتمه في أن منغدي عملية الاغتيال قد استخدموها).

ويؤكد مسؤول معني بقطاع الاتصالات أن المحققين الدوليين كانوا، في معظم الأحيان، يحصلون على مرادهم من بيانات الهاتف الخليوي والثابت من دون الحصول على توافيق الأشخاص المعنيين في القطاع. ومن دون هذه التوافيق، فإن البيانات التي حصل المحققون الدوليون عليها لا ترقى إلى رتبة الدليل الذي يمكن تقديمه إلى المحكمة.

الأسباب الكامنة وراء أداء لجنة التحقيق الدولية في هذا المجال كشفتها وثائق «ويكيليكس»، التي أظهرت أن المدعي العام الدولي، دانيال بلمار، اشتمكى للسفيرة الأميركية السابقة في بيروت، ميشال سيسون (في لقاء عقد بينهما يوم 12 أيلول 2008)، من الأجهزة الأمنية اللبنانية، قائلاً لها إنه إذا طلب منها إجراء عمليات التنصت، فإن «أسماء

المستهدفين بالتنصت ستُنشر في اليوم التالي في الصحف». ولهذا السبب، كان بلمار يسعى إلى إنشاء جهاز للتنصت خاص باللجنة الدولية، طالباً مساعدة «فريق العمل الأميركي للتنسيق بين الوكالات الأمنية الأميركية»، في اجتماع عقده مع ممثلين لهذا الفريق في لاهاي يوم 14 آب 2008.

وبقيت اللجنة تتصرف بلا حسيب ولا رقيب، إلى أن أثار القضية وزير الاتصالات في حينه جبران باسيل (عام 2008) فباتت طلبات اللجنة تمر في القنوات التي أقرها مجلس الوزراء عام 2009 (عبر رئاسة مجلس الوزراء والنيابة العامة التمييزية ووزارة الاتصالات).

وخلال الأشهر الستة الماضية، وبعدما دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله المواطنين والمسؤولين اللبنانيين إلى وقف التعاون مع المحكمة الدولية، واجهت المحققين الدوليين مشكلة جديدة. هم لم يكفوا عن طلب الحصول على كامل البيانات الهاتفية التي تخص جميع المواطنين في لبنان، لكن العاملين في الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي لم يعودوا يوقعون البيانات. صار المحققون الدوليون يحضرون إلى مقرّي الشركتين، ويحصلون على البيانات المذكورة، من دون أن يحصلوا على توقيع يثبت أن هذه البيانات أصلية ولم تتعرض للتلاعب، وأنها أخذت من مصدرها الأصلي. وفي إحدى الشركتين، دخل المحققون الدوليون في مفاوضات مع موظفين، طالبين منهم الاكتفاء بختم المؤسسة من دون توقيع أي موظف، إلا أن الموظفين المعنيين رفضوا ذلك، «رفعاً للمسؤولية عن كاهلنا».

وعلى هذا الأساس، تقدمت المحكمة الدولية بأكثر من كتاب من وزارة الاتصالات، تطلب فيه الحصول على بيانات الهاتف الخليوي المسجلة في لبنان منذ الأول من كانون الثاني 2004، إلى تاريخ تحدده المحكمة الدولية لاحقاً. ويتضمن هذا الطلب جميع البيانات المسجلة على الأراضي اللبنانية، وفقاً للاتية: سجل الاتصالات الصادرة والواردة من



طلب بلمار من الأميركيين مساعدته على إنشاء جهاز للتنصت (أرشيف - هيثم الموسوي)

كل هاتف خلوي على الأراضي اللبنانية. - مدة كل اتصال. - مضمون كل رسالة نصية (SMS). - الرقم التسلسلي الخاص بكل شريحة هاتف خلوي. - الرقم التسلسلي الخاص بكل جهاز هاتف خلوي. - كل الملفات الموجودة في الشركتين لجميع المشتركين (بطاقة الهوية، إفاضة السكن، رقم الحساب المصرفي). - جميع المعلومات المتوافرة عن حركة الحسابات المصرفية لجميع المشتركين. - طلبات استبدال شريحة الهاتف الخلوي.

نماذج من طلبات مكتب بلمار

الامن الداخلي، وهو الطلب الذي أثار حينذاك خلافاً سياسياً حاداً في البلاد. وتتضمن رسالة بلمار طلب الحصول على الآتي: اسم عمود الإرسال وأي رقم تابع له نوع البث منطقة الخليّة هوية الخليّة تاريخ وضع الخليّة قيد العمل هوية القطاع إحدائيات عمود الإرسال أجهزة تقوية البث مع مواقعها ونوعية تغطيتها إضافة إلى تاريخ تثبيتها وإحدائيات بثها.

2003 و2005! كذلك تُظهر الرسائل التي بعث بها بلمار إلى مكتب المدعي العام اللبناني أن المدعي العام الدولي كان يطلب الحصول شهراً بشهر على جميع بيانات الهواتف الخليوية العاملة على الأراضي اللبنانية، مع كل التفاصيل المتصلة بها. وفي إحدى الرسائل (RFA0220/2010/LEB/JoB) الموجهة إلى المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، يطلب بلمار الحصول على المعلومات التي كانت السفارة الأميركية قد طلبتها عام 2008 من المديرية العامة لقوى

حركة حساباتهم المصرفية. وإضافة إلى جميع البيانات المسجلة، طلب مكتب بلمار المعلومات المتوافرة عن رقم خلوي محدد، بين 23 آذار 1999 و6 أيلول 2003. كذلك طلب بلمار الحصول على معلومات عن طريقة دفع فواتير 29 خطاً هاتفياً خلال فترات مختلفة. ومن غرائب الطلبات أنّ أحدها (يحمل الرقم 2010/LEB/JoB/RFA0539) صادر عن مكتب بلمار يوم 23 آب 2010، ويتضمن طلباً إلى المدعي العام اللبناني يُسأل فيه موظفون في شركة MTC عن أرقام 13 هاتفاً خلويّاً كانوا قد باعوا في الفترة الممتدة بين عامي

في ما يأتي، نماذج من الطلبات المقدّمة من مكتب المدعي العام الدولي دانيال بلمار إلى السلطات اللبنانية، حصلت عليها «الأخبار». في الرسالة التي تحمل الرقم 2010/LEB/Job/RFA0533، يطلب بلمار الحصول من شركة ألفا على جميع البيانات المسجلة منذ الأول من كانون الثاني 2004، حتى 31 أيار 2010، والمتعلقة بكل زبائن هذه الشركة. وتتضمن هذه البيانات تفاصيل الاتصالات والأماكن التي أجريت منها ومضمون الرسائل النصية، وكل الوثائق الثبوتية التي تملكها الشركة عن المشتركين، إضافة إلى